و. ع . /٨/١٥

ورقة عمل

تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية

نوفمبر ٢٠١٥م

أحمد البكر

إدارة الأبحاث الاقتصادية

مؤسسة النقد العربي السعودي

إن الآراء المصرح بها هنا تمثل وجهة نظر المؤلف / المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة النقد العربي السعودي وسياساتها. ولا يمكن تقديم ورقة العمل هذه بصفتها تمثل وجهة نظر مؤسسة النقد العربى السعودي.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الملخص.....٣
المقدمة.....٤
لماذا المملكة بحاجة إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية؟ ٥
نموذج النمو في المملكة العربية السعودية.....٥
تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة.....٦
دور تنويع القاعدة الإنتاجية ورفع مستوى جودة الصادرات في استدامة النمو لاقتصادي..... ٦
تنويع القاعدة الإنتاجية في خطط التنمية الوطنية في المملكة..... ٧
دور القطاعين العام والخاص في تنويع القاعدة الإنتاجية ٨
دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الإنتاجية.....٩
تحديات سوق العمل وتنويع القاعدة الإنتاجية ١١
دور الاستثمار الأجنبي في تنويع القاعدة الإنتاجية..... ١٢
تجارب بعض الدول في تنويع القاعدة الإنتاجية..... ١٣
النتائج والتوصيات.....١٦
قائمة المصادر..... ١٧

الجداول والرسوم البيانية

الشكل البياني رقم (١): مساهمة الصادرات غير النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.....٧
الشكل البياني رقم (٢): مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي والتوظيف...٩
الشكل البياني رقم (٣): توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي في المملكة..١٠
الشكل البياني رقم (٤): توزيع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي بنظام الاستثمار الأجنبي ١٢
الشكل البياني رقم (٥): صافي الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.....١٣

تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية *

الملخص

يعدّ تنويع القاعدة الإنتاجية من أهم الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية التي تبنتها خطط التنمية في المملكة، ويعدّ هذا التنوع هاجس البلدان أحادية أو ثنائية الإنتاج؛ لأنها عرضة في أي لحظة من اللحظات إلى الأزمات الاقتصادية. وذلك لاعتمادها على ما يتراوح بين (٧٥ –٨٥) في المئة على عوائدها من مواردها الطبيعية في تمويل موازنتها العامة. وهناك دول كبرى تواجه صعوبات بسبب انخفاض أسعار النفط؛ لاعتمادها عليه. أمّا في دول الخليج العربي عموماً والمملكة خصوصاً فقد حصل تقدم في مجال التنويع الاقتصادي، لكنه يبقى دون المستوى المأمول. فالاستحقاقات لا تحتمل التنظير، فضلاً عن الأزمات المفاجئة التي بدأت تظهر هنا وهناك، دون سابق إنذار؛ مما دفع المحللين الاقتصاديين إلى نشر تحذيراتهم على نحو متواصل، للإسراع في دفع عجلة تنويع القاعدة الانتاجية، وإعادة النظر في الدعم الحكومي. وقد زادت وتيرة التحذيرات هذه في الآونة الأخيرة، مع الانهيار الكبير لأسعار النفط، الذي خسر ما يزيد على نصف سعره في غضون بضعة أشهر. وتشير هذه الورقة إلى سير تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في اتجاهين رئيسين هما: إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي المتمثل في جانب الطلب، وتنمية رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات (جانب العرض). كما تشير الورقة إلى أن النجاح المتحقق في بعض الدول على مستوى تنويع القاعد الإنتاجية يعود إلى دعم الحكومة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لذا تم انشاء هيئة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة مؤخراً، ومراقبة أدائها، ودعم صادراتها، وإجراء مراجعة تقّوم أنظمة وقنوات تمويل تلك المنشآت عبر توجيهها نحو صناعة السلع التصديرية المنافسة ذات التقنية المتوسطة والعالية، والتركيز على بنية التمويل وقنواته، وليس فقط على حجمه (تمويل النشاطات ذات القيمة المضافة العالية كالصناعة وغيرها). وأما في المملكة فقد ركزت المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النشاطات ذات القيمة المضافة المنخفضة (مثل: التجارة، والبناء والتشييد)؛ مما ترتب على ذلك جلب مزيد من العمالة الأجنبية غير الماهرة في كثير من الأحيان، ومزيد من تحويلات العمالة الأجنبية، ومن ثم تدني إسهام تلك المنشآت في النمو والتوظيف. كما خلصت تلك الورقة إلى أن الدول التي برعت في تحقيق الهدف المتمثل في تنويع القاعدة الإنتاجية هي التي اهتمت في انتقاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات القيمة المضافة العالية؛ لتنويع صادراتها،

* جهات الاتصال بالمعد: أحمد البكر، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، صندوق بريد ٢٩٩٢ الرياض ١١١٦٩، البريد الإلكتروني: aalbakr@sama.gov.sa.

واستقطاب العمالة الوطنية وتدريبهم، وجلب التقنية الرائدة، وخلق المنافسة الإقليمية لصادراتها. كما اشارت الورقة إلى أن تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة كان لصالح نشاط الخدمات (المقاولات، والصيانة والتشغيل)، أي: النشاطات ذات الكثافة في استخدام العمالة الأجنبية، وموارد الطاقة المدعومة، في حين ظل نشاط الصناعات التحويلية غير النفطية للاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفاً، كما أن حيزاً من الاستثمار الأجنبي ذهب إلى الاستثمار في المواد الكيميائية والمنتجات النفطية المكررة التي لا تجعلها في معزل عن تقلبات سوق الطاقة العالمي. كذلك خلصت الورقة إلى أن الإسراع في تقديم وتسهيل الإجراءات الداعمة لصناعة السلع التصديرية المنافسة ذات القيمة المضافة العالية عبر تقوية الروابط الأمامية (مثل: البحث، والتطوير، والتصنيع)، بين المنشآت الكبيرة من جهة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، يمثل النافذة الحقيقية لتنويع القاعدة الإنتاجية. كما تعزز الروابط الخلفية (مثل: النقل، والامداد، والتخزين) وإنشاء التكتلات الصناعية والتجارية بين المنشآت الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات من جهة وبين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى من إمكانية نقل التكنولوجيا وتطوير المنتجات في محيط النشاط الواحد (تحويل المدن الصناعية إلى عناقيد إنتاجية)، والاستفادة من تجارب الدول السابقة، وتصحيح سوق العمل، ورفع مستوى إنتاجيته.

١- المقدمة:

إن كل خطوة على صعيد تنويع القاعدة الإنتاجية تمثل إنجازاً حقيقياً، ينبغي البناء عليه على نحو مستمر، وخصوصاً في ظل وجود منافسة عالمية، كما يعد كل إنجاز يتحقق في هذا المجال ضماناً مباشراً لمستقبل الاقتصاد السعودي برمته، حتى لو كان التنويع الحاصل متواضعاً نوعاً ما مع وجود الامكانات. ولا يمكن أن نتحدث عن التنويع تحدثاً أكثر مما نعمل من أجله؛ لأننا سنصل في النهاية إلى نتيجة حتمية مفادها: أن الحركة والعمل يقدمان إنتاجاً بصرف النظر عن مستوياته وزخمه. ومن ثم تكون الحاجة مستمرة إلى تطوير مصادر الدخل والإنتاج؛ ولهذا يستحق هذا الموضوع مناقشته والاهتمام به على المستويات الحكومية والخاصة كافة؛ فتحقيق هذا الهدف الحيوي من شأنه أن يزيد في قدرات البلاد على رفع مستويات الاستثمار والاستهلاك الخاص والعام، بالإضافة إلى تمويل متطلبات الصيانة والإحلال في البنية الأساسية سواء أكانت مادية أم اجتماعية أم بيئية أم صناعية.

٢- لماذا المملكة بحاجة إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية؟

لأن هيكلها الاقتصادي الحالي مازال يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط، ولم يحدث تغير ملموس في هيكل تنويع القاعدة الإنتاجية الذي يسهم في خلق وظائف في القطاع الخاص، وزيادة التنافسية والإنتاجية، وتحقيق النمو المستدام، وتأسيس اقتصاد صناعي سيكون ذو أهمية مستقبلية عندما تبدأ عائدات النفط في الانخفاض، ومن ثم استقرار معدلات النمو في المملكة، وعدم تقلبها الذي يعكر صفو تحولها إلى اقتصاديات ذات الدخل المتوسط أو المرتفع نتيجة التقلبات في معدلات النمو.

٣- نموذج النمو في المملكة العربية السعودية [١]:

يعتمد النموذج السائد في المملكة على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الانفاق استهلاكياً متعلقاً بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، في حين أن جزءاً آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية، والبنى التحتية، والخدمات الاجتماعية. ويشكل هذا النوع من الإنفاق تعاقدات القطاع الخاص وأرباحه. ولايزال نشاط هذا القطاع بعد أربعة عقود من تصدر النفط يتركز على ثلاثة مجالات رئيسة، وهي: المقاولات، والخدمات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتج الأجنبي عبر نظام الوكالة التجارية، مع الاستفادة في ذلك من عاملين أساسين، هما: الانفاق الحكومي الضخم في أوقات الوفرة النفطية، ورخص عوامل الإنتاج وكثافتها، من رأس مال، ومدخلات طاقة رخيصة، وعمالة أجنبية قليلة المهارة يمثل دخلها تسريباً لرؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.

إن التنمية ترتكز على بناء رأس المال البشري، والابتكار، والتطوير التكنولوجي، في حين أن النموذج المتبع في المملكة يعتمد على تعاضد عاملين أساسين هما: زخم الإنفاق الحكومي، وكثافة عوامل الإنتاج. فجُلّ مخرجات هذا النمو يشكل قفزة عقارية تصحبها زيادة غير مبررة في عدد السكان بسبب الاستقدام الكبير للعمالة الأجنبية، ولا يتولد منه تراكم رأس المال البشري، ولا تطور تكنولوجي، ولا تحول صناعي، ولا إسهام في بناء اقتصاد معرفي، ولا تنويع في الصادرات. وربما ينتهي الأمر بفقاعة يتبعها ركود يستمر إلى فترة طويلة من الزمن حتى تعاود أسعار النفط ارتفاعها من جديد.

---

[١] خالد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٥).

٤- تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة:

إن التحديات في تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة تكمن في اتجاهين، الأول: جانب الطلب المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والثاني: جانب العرض المتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات.

- **اصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي (سياسات جانب الطلب):**

تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي. ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف.

- **إصلاحات جانب العرض:**

يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي الاقدام على إصلاحات في جانب العرض مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيداً عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له. عموماً فإن تنويع هياكل الإنتاج تمثل تحدياً بعيد المدى، يتطلب ما يلي: تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع تلك.

٥- دور تنويع القاعدة الإنتاجية ورفع مستوى جودة الصادرات في استدامة النمو الاقتصادي:

بينت الدراسات التطبيقية وجود ارتباط قوي بين تنويع القاعدة الإنتاجية وبين النمو المستدام لاقتصادات البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كما أن ارتفاع معدلات الدخل وانخفاض معدلات التذبذب يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتنوع الانتاج والصادرات. كذلك يرتبط التنويع في الإنتاج ارتباطاً وثيقاً بتنوع الصادرات، ويعدّ هذا الارتباط إحدى نتائج التحول الهيكلي في الاقتصاد (إعادة توزيع ديناميكي للموارد من قطاعات أقل إنتاجية إلى قطاعات أكثر إنتاجية). كما يرتبط ارتفاع مستويات الدخل بارتفاع مستوى جودة الصادرات وتطورها. هذا ويمكن أن تكون الصادرات قناة مهمة للمضي قدماً في استخدام التكنولوجيا الحديثة، والاستفادة من المصادر المعرفية والعلمية. ويرى أجيون وهويت

(١٩٩٢م) [٢] أهمية الابتكار والارتقاء في سلم الجودة، وأن الوصول إلى تراكم رأس المال البشري، وزيادة مستوى الإنتاجية والارتقاء في سلم الجودة يتطلّب أن تكون البلاد مصدرة على نطاق واسع. كما تظهر الوقائع أن رفع مستوى جودة الصادرات يرتبط ارتباطا قوياً بارتفاع نصيب الفرد من الدخل.

٦- تنويع القاعدة الإنتاجية في خطط التنمية الوطنية في المملكة:

تؤكد استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل في المملكة أهمية التنويع الاقتصادي. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز التنمية المستدامة، والحد من الاعتماد على عائدات النفط، والزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين. ويعدّ التنويع الاقتصادي منطلقاً مهماً لتحقيق جميع الأهداف الثلاثة السابقة.

الشكل البياني رقم (١): مساهمة الصادرات غير النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

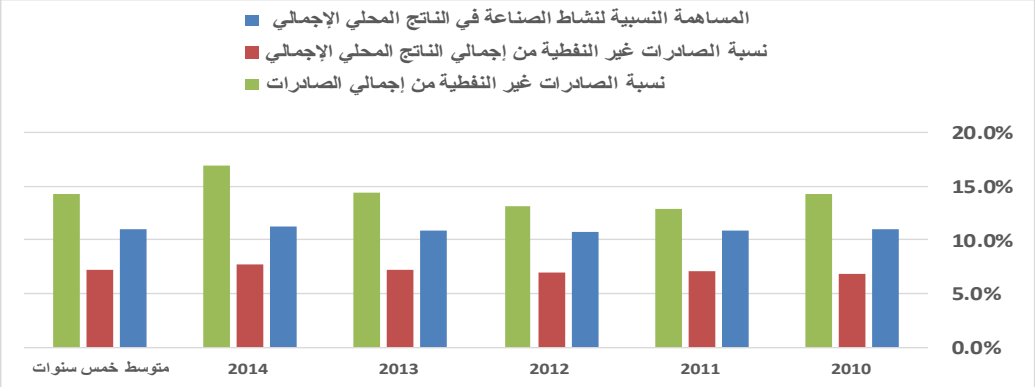

المصدر: مصلحة الاحصاءات والمعلومات

يوضح الشكل البياني رقم (١) بلوغ متوسط مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس السابقة حوالي ٧ في المئة، وكذلك بلغ متوسط مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات حوالي ١٣ في المئة، في حين بلغ متوسط مساهمة نشاط الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ١١ في المئة، وهذه المؤشرات إن صح اعتبارها معياراً لأداء السياسات الرامية إلى تنويع القاعدة الإنتاجية فتظل متواضعة نوعاً ما، إذا ما قورنت ببعض الدول مثل: ماليزيا، وكوريا، واليابان، وسنغافورة، والصين، وهذا ما يجعل الحاجة ملحة إلى إيجاد الحلول العاجلة التي من شأنها دعم تنويع القاعدة الإنتاجية. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات لدى جميع البلدان في صيغة

---

[١] أجيون وهويت (١٩٩٢م)، أهمية الابتكار.

استراتيجيات التنويع، وعدم وجود وصفة واضحة وموحدة للنجاح، فإن السياسات التي اختبرت فاعليتها على الصعيد العالمي تتضمن ما يلي:

- ✓ تكثيف الاستثمارات في مجال التعليم عموماً، بما في ذلك مجال العلوم والتكنولوجيا، والتعليم التقني والمهني.
- ✓ تطوير الصناعة ودعم نشاطها، مع توفير البنى التحتية (الأرض، الإعفاء الضريبي، الطاقة).
- ✓ الاستثمارات في البنى التحتية، وتعزيز البيئة القانونية والتنظيمية؛ للحدّ من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، والصناعية.
- ✓ تشجيع روح المبادرة والابتكار عبر تحسين فرص الحصول على المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات، والتمويل، وزيادة الإنفاق على الجوانب البحثية والتنموية والتطويرية.
- ✓ التركيز على رفع مستوى جودة الصادرات وتنويعها؛ لتتواكب مع الاستراتيجيات الاقتصادية التي تمثل قنوات لبناء رأس المال البشري، والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة المهمة في زيادة معدلات الإنتاجية.

٧- دور القطاعين العام والخاص في تنويع القاعدة الإنتاجية:

- **القطاع العام**

يكتسب متابعة تنفيذ خطط التنمية والتقويم المستمر لفاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق هدف تنويع القاعدة الإنتاجية أهمية استراتيجية للمملكة؛ ولهذا تبرز أهمية دور الحكومة، في تصحيح السوق عبر خدمات رجال الأعمال، وبرامج التدريب المهني والصناعي، بالإضافة إلى تقديم حوافز للتدريب على رأس العمل من قبل الشركات. ولكن نجاح تلك الجهود يتطلب التصميم الجيد، والتواصل مع أصحاب العمل، وتهيئة المناخ المناسب لذلك، وتوفير البنية التحتية اللازمة للسوق، ونقل المهارات، وخلق المنافسة الخلاقة، وتوظيف أكفاء من ذوي النزعة الإبداعية والتطويرية، والاستثمار في المرافق الصناعية، واستخدام التعلم الإلكتروني، وتحقيق بيئة اقتصادية ثابتة ذات مستويات تضخم منخفضة، وتوسيع نطاق قطاع التعليم، وإزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعميق القطاع المالي. كما يمكن للحكومة المساعدة في تعزيز الروابط بين الشركات المملوكة للدولة وبين

الشركات متعددة الجنسيات من ناحية، وبين الشركات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى لتعزيز التنمية في السلع المصدرة للوصول إلى أهدافها المنشودة.

القطاع الخاص:

إن زيادة إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني له علاقة مباشرة بمتطلبات تنويع القاعدة الإنتاجية، وهذا مرتبط بمستوى كفاءة القطاع الخاص وقدرته على إدارة الوحدات الإنتاجية المختلفة في ظل ظروف اقتصاد السوق وآلياته. فمن المتفق عليه أن زيادة إسهام القطاع الخاص وتطور مؤسساته يؤدي إلى تحسين بيئة اقتصاد السوق ومؤسساته، وتوسيع نطاق الحريات الاقتصادية من حيث التملك والعمل والتجارة والمنافسة، من ثم، تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني التي من شأنها التسريع في تحقيق الهدف المتمثل في تنويع القاعدة الإنتاجية.

٨- دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنويع القاعدة الإنتاجية:

تطرقت كثير من الدراسات إلى ارتباط تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنمو الاقتصادي، حيث العلاقة بينهما وثيقة؛ لذا أسهمت ديناميكية الشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو السريع للاقتصادين الصيني والتايواني في المراحل المبكرة عبر نشاط التصنيع، وخلقت تلك الشركات الجزء الأكبر من الوظائف في هذين البلدين.

الشكل البياني رقم (٢): مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي والتوظيف في عام٢٠١٣م.

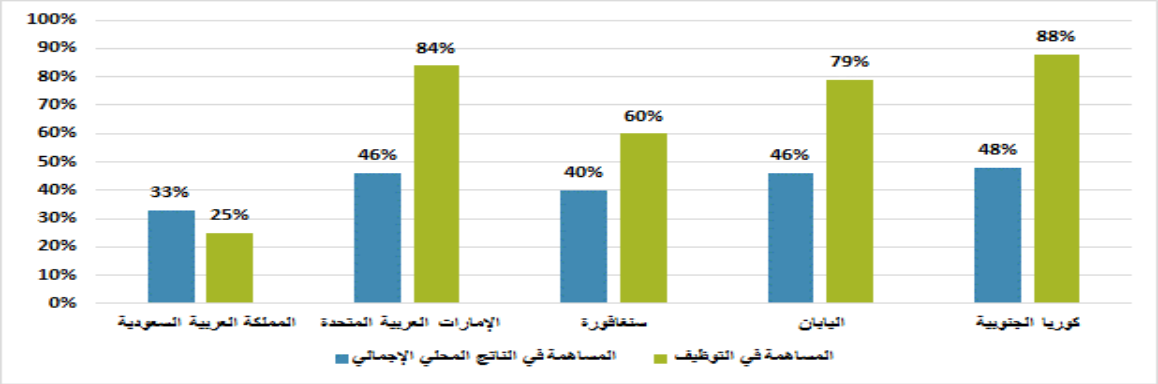

المصدر: مصادر مختلفة منها (البنك الدولي).

يشير الشكل رقم (٢) إلى مدى نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الناتج المحلي والتوظيف في بعض البلدان، حيث بلغت مساهمتهما في عام ٢٠١٣م لدى كوريا الجنوبية ٤٨ في المئة، و ٨٨ في المئة على التوالي، ويعزى ذلك إلى دعم الحكومة هذه المنشآت، ومراقبة أدائها، ودعم صادراتها، والتركيز على بنية التمويل لا الاكتفاء بحجمه أو مقدار تمويلها

عبر وجود وكالة أو هيئات متخصصة؛ لدعم المنشآت الصناعية وصادراتها، وإيجاد مناخ مناسب للمنافسة، وتسهيل توافر العمالة ذوي المهارات العالية، وخلق مرافق صناعية فاعلة كما هو الحال في اليابان، وسنغافورة، وماليزيا، وغيرها، في حين بلغت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف لدى المملكة العربية السعودية ٣٣ في المئة، و ٢٥ في المئة على التوالي، وهذا المعدل منخفض نوعاً ما مقارنة بما لدى بعض الدول، وهذا يعود إلى عدة عوامل منها:

- ✓ نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي تمويل القطاع الخاص لا تتجاوز ٣ في المئة، وهذه نسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة، حيث تقترب من ٣٠ في المئة. *
- ✓ تركز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النشاطات ذات القيمة المضافة المنخفضة (التجارة، والبناء والتشييد)، وتلك النشاطات ستزيد من جلب العمالة الأجنبية ذات المهارات المنخفضة، ومن ثم الزيادة من حوالاتها؛ مما يؤدي إلى تدني مساهمتها في النمو والتوظيف. ويوضح الشكل البياني رقم (٣) التوزيع النسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي في المملكة.

الشكل البياني رقم (٣): حجم محفظة القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي في المملكة في يونيو عام ٢٠١٥م.

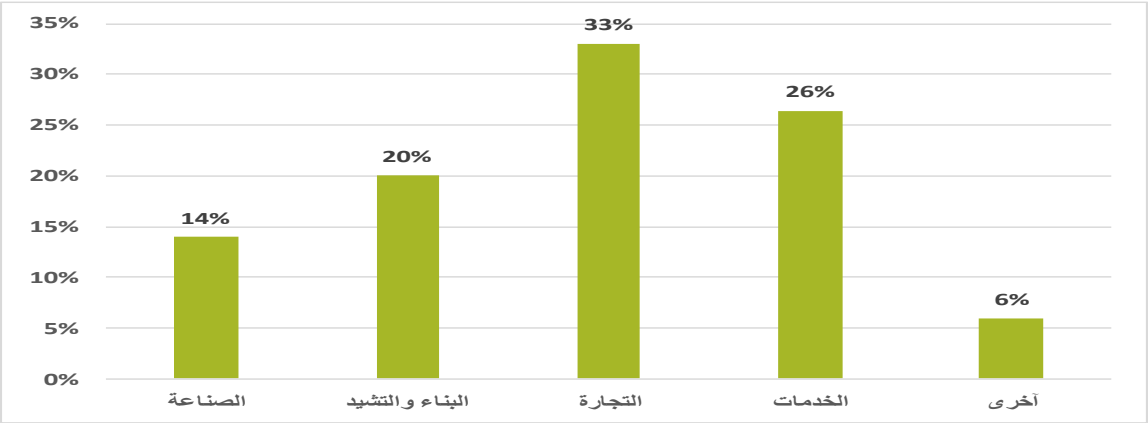

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

* المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

- ✓ غياب كثير من التشريعات والأنظمة التي تزيد من مساهمة تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف.
- ✓ ضعف مستوى التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية فيما بينها؛ لتوحيد الجهود المبذولة.
- ✓ ضعف الشكل المؤسسي والإدارة في دراسات الجدوى والتخطيط الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ ضعف الارتباط بالشركات الكبرى.
- ✓ تدني العمالة من حيث المهارات، ومستوى التدريب واستخدام التقنية الحديثة.

٩- تحديات سوق العمل وتنويع القاعدة الإنتاجية:

إن للمبالغة في توفير بعض الخدمات العامة المجانية أو المدعومة أو الطاقة الرخيصة لمستهلكي القطاع الخاص نتائج سلبية؛ فلا تؤدي في بعض الأحيان إلى الإسراف والإفراط في الاستهلاك فقط، بل أيضاً إلى تشوهات في سوق العمل. كما أن التدخلات الحكومية قد لا تكون كافية؛ لتحقيق الأهداف (سعودة القوى العاملة، وزيادة مستوى الإنتاج)، وربما لا تعالج المشكلة الجذرية بفعالية. وقد لا تتعامل إلا مع بعض من الأعراض البسيطة. في حين أن هذه السياسات قد تدفع الشركات الخاصة إلى توظيف المزيد من السعوديين؛ لتلبية المتطلبات التي تجنبها من العقوبات، وفي المقابل لا توفر الحوافز للاستثمار في التقنيات الإنتاجية العالية اللازمة لتنويع الصادرات والمنافسة، مع خلق فرص عمل مستدامة للمواطنين. وهذا ما تعضده بعض النتائج التي بينت أن عدد العمالة الأجنبية الجدد الداخلين إلى سوق العمل يفوق كثيراً عدد السعوديين، حيث إن التخفيض التدريجي والانتقائي للعمالة الوافدة لم يتحقق حتى الآن. كما أن نظام التعليم والتدريب في المملكة قد لا يكون قادراً على الامتثال للمطالب العلمية والتكنولوجية المرتبطة بسوق العمل، إذ نجد أن ٩ في المئة من السعوديين لديهم تعليم مرتبط بالعلوم والتكنولوجيا في حين النسبة ٧٠ في المئة في سنغافورة.

ومن هذا المنطلق سيلقي انخفاض مستوى الإنتاجية، واتباع سياسات التوظيف لتلبية الحصص وتجنب العقوبات وعدم توافر العمالة الماهرة أو الحوافز لرفع مستوى المهارات وتوفير السلع والخدمات المدعومة، مثل: النفط والنقل (وعدم تركها للسوق، أو هامش التكلفة) بظلاله على عدم قدرة سوق العمل على خلق مناخ منافس، مشجع للصناعة، ومن ثم تحقيق الهدف المنشود المتمثل في تنويع القاعدة الانتاجية.

١٠- دور الاستثمار الأجنبي في تنويع القاعدة الإنتاجية:

جذبت منطقة الشرق الأوسط الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ مما يعكس التحسن في بيئة الأعمال لدى العديد من الاقتصادات، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية مع أنظمتها الجديدة المطبقة في عام ٢٠٠٠م، وتعدّ برامج التوازن الاقتصادي بجانب نظام استثمار رأس المال الأجنبي من الأدوات الرئيسة المهمة لسياسة المملكة التشجيعية للمشاريع المشتركة، وتحقيق التنوع الاقتصادي. وقد تركز الاستثمار الأجنبي على قطاعات الخدمات الموجهة إلى السوق المحلية (الخدمات التجارية، والمقاولات)، كذلك الحال مع القطاعات ذات الاستخدام الكثيف للموارد والعمالة الأجنبية، في حين ظل الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاط الصناعات التحويلية غير النفطية متواضعاً نوعا ما.

الشكل البياني رقم (٤): توزيع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي بنظام الاستثمار الأجنبي في عام ٢٠١٣م.

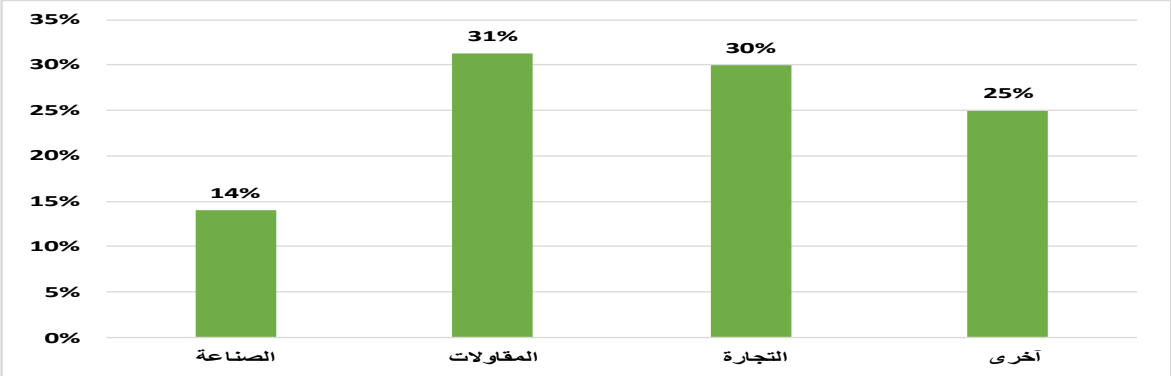

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار.

حسب الشكل البياني رقم (٤) بلغ نصيب نشاط خدمات المقاولات ما نسبته٣١ في المئه، تلاه نشاط خدمات التجارة بـــ٣٠ في المئه، ثم نشاط الصناعة بحوالي ١٤ في المئة؛ الأمر الذي يلزم إعادة النظر في تلك النشاطات والقيمة المضافة التي تقدمها عبر إسهامها في الناتج المحلي والتوظيف، أمّا القطاع الصناعي فيعاني من انخفاض التوزيع النسبي لهذا النشاط من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة تركزه على المواد الكيميائية والمنتجات النفطية المكررة، التي لا تجعلها في معزل عن تقلبات سوق الطاقة العالمي؛ لذا من الأجدر تركز الاستثمار الأجنبي على الانشطة ذات القيمة المضافة (الصناعة)، وتنوع الصادرات، وتوظيف الأيدي العاملة الوطنية، وخلق المنافسة الإقليمية على مستوى الصادرات؛ حتى تتحقق الأهداف الحقيقية للاستثمار الأجنبي، وعلى رأسها تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة.

الشكل البياني رقم (٥): صافي الاستثمار الاجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣م.

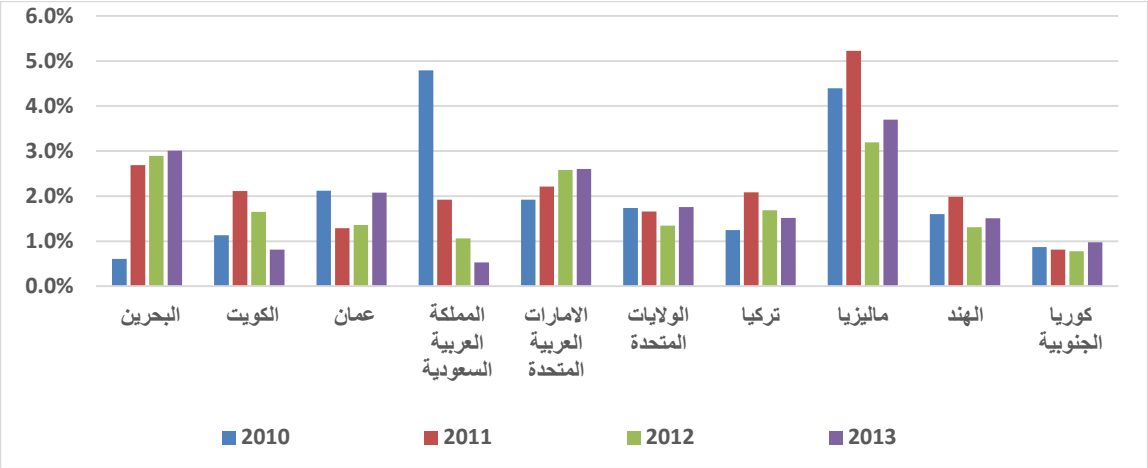

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٣م

١١- تجارب بعض الدول في تنويع القاعدة الانتاجية:

١- كوريا الجنوبية:

في عام ١٩٧٠م كان تصدير المنسوجات والخشب والشعر المستعار والأحذية من سمات الاقتصاد الكوري. أمّا في عام ١٩٨٠م فتحولت الصادرات من المنتجات سالفة الذكر إلى الحديد والصلب، وصناعة السفن، ومن ثم إلى صادرات الحواسيب، والسيارات، والإلكترونيات، والاتصالات.

عوامل ساعدت على تحقيق التنويع في كوريا الجنوبية: -

- ✓ الاهتمام بتمويل نشاط التصنيع منذ عام ١٩٧٠م، حيث كانت المدخرات المحلية منخفضة، وذلك عبر المنح الخارجية، والاقتراض، والتحويلات المالية.
- ✓ تمكين التنويع السريع والقدرة على الوصول إلى عتبات القدرة التنافسية الدولية بظهور" اقتصاد التعلم "، وذلك بفضل انتشار التعليم، وتحسين نوعيته، والاستعداد للتعلم، كما كانت القدرة على العمل الشاق والانضباط الصناعي مفاتيح ذلك النجاح.

- ✓ شجعت الحكومة الشركات على الاستفادة من الحوافز الخاصة بهم بإظهار براعة التصنيع ثم التصدير، ومعالجة العوائق التي تقف أمامه، واستيعاب التكنولوجيات الجديدة، وتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية.
- ✓ تشجيع البحث في مجال التصنيع، وإرساء الأسس لحقوق الابتكار.
- ✓ توفير نظام تقويم مستمر موجه إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة، أو المزمع تأسيسها.
- ✓ الاستفادة من برامج تحسين الأداء.
- ✓ منح برامج تثقيفية وتدريبية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تجهيز وحدة استشارات تنتقل إلى موقع المشروع، للإسهام في تحسين مستوى الإنتاجية.

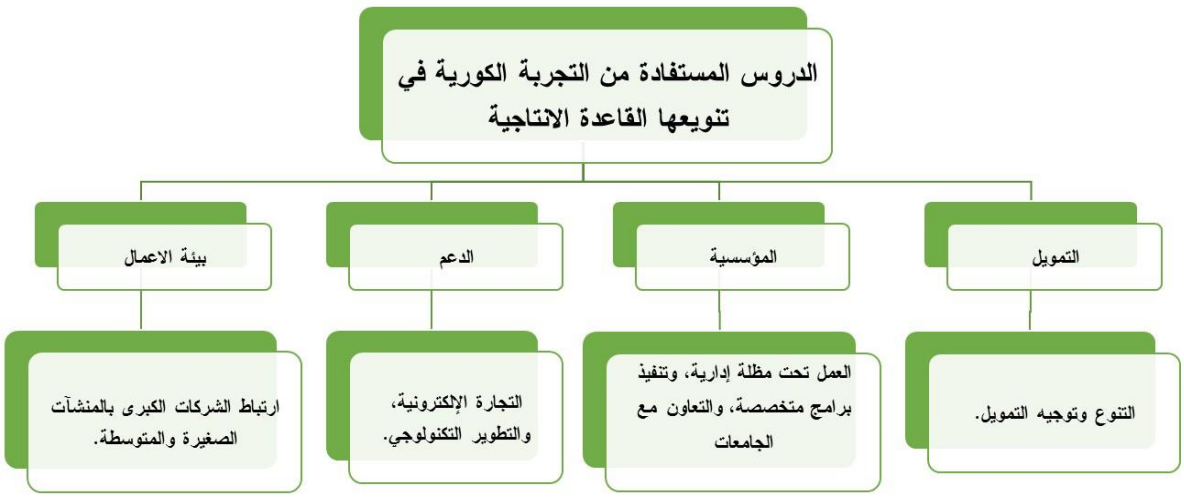

٢- ماليزيا:

كسبت ماليزيا الرهان في تنويع القاعدة الإنتاجية. وذلك منذ اعتمادها على اقتصاد الموارد الريفية في الفترة (١٩٥٠م -١٩٦٠م)، حيث كانت حصة التصنيع أقل من ١٠ في المئة من الصادرات. وشكلت السلع الأولية ما نسبته ٨٠ في المئة من اجمالي الصادرات. وفي عام ١٩٧٠م بدأ الاهتمام بدور القطاع الخاص عن طريق دعم المنشآت الصغيرة

والمتوسطة، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعية على تطوير السلع التجارية المصنعة عبر تجميعها أو معالجتها، ومن ثم دعم السلع المصدرة.

كيف حققت ماليزيا ذلك التنوع؟

تكمن الإجابة عن هذا السؤال في النقاط الآتية:

- ✓ الاستفادة من استراتيجية كوريا الجنوبية ونمطها في السياسة الصناعية العمودية التي اعتمدت في عام ١٩٨٠م.
- ✓ تطوير إنتاج الصناعات المتعلقة بالآلات والسيارات والصلب والأسمنت والبتروكيماويات (تقليد النموذج الكوري).
- ✓ إلغاء الحواجز الجمركية، ووضع ضوابط لاستيراد الآلات والمعدات؛ لدعم الصناعات المحلية من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة.
- ✓ وضع خطط صناعية (الخطة الصناعية الثانية ماستر (١٩٩٦-٢٠٠٥م))؛ لزيادة تعميق التكنولوجيا.
- ✓ خلق الوسائط المتعددة؛ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في محيط الأنشطة ذات التقنية العالية، وتوفير التمويل اللازم.
- ✓ دعم الحكومة للبرامج المؤدية إلى إكساب القوى العاملة مهارات عالية، والإنفاق على البحث والتطوير؛ والتشجيع على دخول صناعات جديدة إلى البلد، ورفع مستوى الإنتاجية.

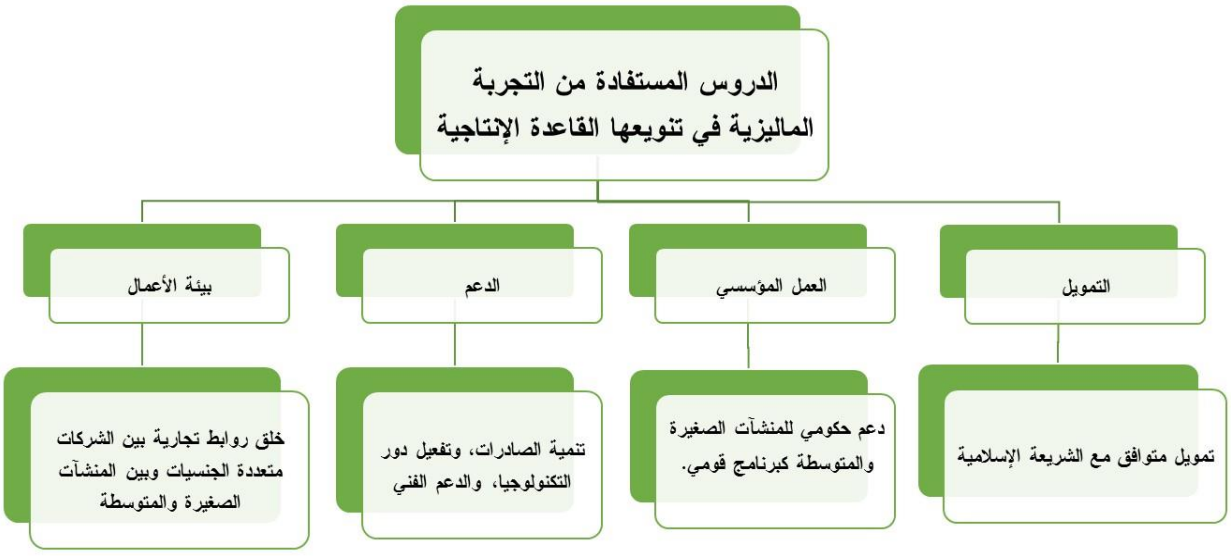

النتائج، والتوصيات،

- ✓ توفير الدعم؛ لإعادة هيكلة أكثر القطاعات ملاءمة؛ لخلق فرص عمل للمواطنين، والإسهام في تنويع القاعدة الإنتاجية.
- ✓ تقويم ومراجعة أنظمة التمويل الحالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر توجيهها إلى دعم صناعة السلع التصديرية ذات التقنية العالية.
- ✓ إنشاء التكتلات الصناعية والتجارية بين المنشآت الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات من جهة، وبين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى؛ لتعزز من إمكانية نقل التكنولوجيا، وتطوير المنتجات في محيط النشاط الواحد (تحويل المدن الصناعية إلى عناقيد إنتاجية).
- ✓ تقوية الروابط الأمامية (البحث، والتطوير، والتصنيع) بين المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وكذلك الحال مع الروابط الخلفية (النقل، والإمداد، والتخزين).
- ✓ التركيز على القطاع الصناعي من حيث إدخال الترابط عبر سلسلة إنتاج أو سلسلة توزيع أو سلسلة تسويق موحدة.
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول التي تمكنت من تنويع قاعدتها الإنتاجية بعيداً عن قطاع النفط مثل: ماليزيا، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة. وكذلك الاستفادة من تجارب الدول النفطية مثل: تشيلي، وفنزويلا، وغيرهما.

- ✓ فصل علاقة التبعية بين القطاعين العام والخاص، حيث يعتمد مستوى النشاط في القطاع الخاص على مستويات النشاط في القطاع العام، وخطط الإنفاق العام.
- ✓ وضع خطط صناعية، مثل: الخطة الصناعية الماليزية ماستر (١٩٩٦-٢٠٠٥م)؛ لزيادة تعميق التكنولوجيا.
- ✓ توفير قاعدة بيانات اقتصادية متطورة وأنظمة معلومات من أجل تعزيز إدارة الأنشطة الاقتصادية وتوفير المعلومات والبيانات الخاصة بالإنتاج.

قائمة المصادر

Papageorgiou, Chris, and Nicola Spatafora. 2012. "Economic Diversification in LDCs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications." Staff Discussion Note 12/13, International Monetary Fund, Washington

Henn, Christian, Chris Papageorgiou, and Nikola Spatafora. 2013. "Export Quality in Developing Countries." Working Paper 13/108, International Monetary Fund, Washington.

Sherif, Reda, and Fuad Hasanov,2014. "Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exports in Seven Propositions." Working Paper 14/177, International Monetary Fund, Washington.

Espinoza, Raphael, and Abdelhak Senhadji. 2011. "How Strong Are Fiscal Multipliers in the GCC? An Empirical Investigation." Working Paper 11/61, International Monetary Fund, Washington.

Tim Callen, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padmaja Khandelwal,2014,Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future, imf

منتدى الرياض الاقتصادي، ٢٠١٣، تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

الخاطر، خالد، " تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥م.